علاقة البرلمان
برئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية

Parliament's relationship

with the President of the Republic in exceptional circumstances

إعداد

م. د. عزيز مصلح حسين علي

الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسة

قسم القانون العام

Asst. Prof. Aziz Muslih Hussein Ali

Aliraqia University

College of Law and Political Science

Public Law Dep.

azeez.al-tameemi@aliraqia.edu.iq

الملخص

تتطور علاقة البرلمان برئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية بشكل كبير مقارنة بالأوقات العادية. وتعتبر العلاقة بين البرلمان ورئيس الجمهورية من أهم العلاقات في أي نظام سياسي وتزداد أهميتها في الظروف الاستثنائية التي تتطلب اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة. تتباين هذه العلاقة بشكل كبير بين الدول، وتختلف باختلاف النظام السياسي والنظام القانوني لكل دولة.

تمثل حالة الطوارئ حالة استثنائية مؤقتة تتطلب ان تزود فيها السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية ونتيجة لما قد يصاحب ذلك من توسع في صلاحيات السلطة التنفيذية فأن الدساتير عملت على تنظيم هذه الحالة من خلال وضع قيود تنظيمية تحدد ألية اعلانها واختصاصاتها.

الكلمات المفتاحية: (الطوارئ, الظروف, التحديات, الأوقات, الدستور).

Abstract:

The relationship between the parliament and the president of the republic develops significantly in exceptional circumstances compared to normal times. The relationship between the parliament and the president of the republic is considered one of the most important relationships in any political system and its importance increases in exceptional circumstances that require quick and decisive decisions. This relationship varies greatly between countries, and differs according to the political system and legal system of each country. The state of emergency represents a temporary exceptional state that requires the executive authority to be provided with exceptional powers. As a result of the expansion of the powers of the executive authority that may accompany this, constitutions have worked to regulate this state by setting regulatory restrictions that determine the mechanism for declaring it and its competencies.

المقدمة

يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة وتحليل شامل وعميق لعلاقة البرلمان برئيس الجمهورية خلال الظروف الاستثنائية، إذ تعتبر هذه العلاقة من المواضيع الحيوية التي تستحوذ على اهتمام كبير في مجالات علوم السياسة والقانون. ويتطلب الأمر دراسة معمقة ودقيقة لفهم كافة الديناميكيات التي تتشكل تحت ضغط حقيقي للأحداث غير العادية والمفاجئة التي قد تحدث في المجتمع. سنقوم بتقديم تعريف شامل ومفصل للبرلمان ورئيس الجمهورية، مع توضيح جميع الصلاحيات والواجبات المرتبطة بكل منهما، حيث أن فهم هذه الأدوار والتفاصيل التي تخصها يعتبر أمرًا ضروريًا وأساسيًا، خصوصًا في سياق السياسة المعاصرة وما تتطلبه من تقنيات وأساليب إدارة حكيمة.

اولا_ اهمية البحث:

اعتمدنا في بحثنا المنهج القانوني الوصفي المقارن لحالة الطوارئ مبيناً مدى تأثير البرلمان على رئيس الدولة في حالة اعلان حالة الطوارئ والحرب في الانظمة الدستورية المختلفة بموجب النصوص الدستورية والقانونية.

ثانيا_ الهدف من البحث: يهدف هذا البحث بدقة إلى تسليط الضوء على الطبيعة المعقدة والمحتملة للعلاقة الحيوية والمهمة بين البرلمان ورئيس الجمهورية خلال الظروف الاستثنائية التي قد تطرأ على الدولة، مع التركيز العميق على الصلاحيات والمسؤوليات المتبادلة والملحة بين الجانبين. سيتم التركيز على تحليل دور البرلمان ورئيس الجمهورية بمواجهة الأوضاع الاستثنائية العصيبة ودراسة الآليات الدستورية المتاحة لهما للتعامل بفعالية مع هذه التحديات الكبيرة. سيسلط البحث الضوء أيضًا على التوازن المطلوب بين السلطات المختلفة خلال هذه الظروف الاستثنائية، كما سيتم استعراض مجموعة شاملة من التجارب الدولية المختارة لإثراء النقاش واستخلاص الاستنتاجات النهائية المفيدة والضرورية لهذه الدراسة الهامة.

ثالثا_ منهجية الموضوع: مدى تأثير البرلمان اعتمدنا في بحثنا المنهج التحليلي القانوني الوصفي المقارن لحالة الطوارئ مبينا على رئيس الدولة في حالة اعلان حالة الطوارئ والحرب في الأنظمة الدستورية المختلفة بموجب النصوص الدستورية والقانونية.

رابعا_ هيكلية البحث: تتضمن هيكلية البحث تقسيمه الى ثلاث مباحث، سنخصص المبحث الاول منه لتعرف بالظروف الاستثنائية ويقسم إلى مطلبين نخصص المطلب الأول منه لبيان أنواع الظروف الاستثنائية ونخصص المطلب الثاني لأنواع الظروف الاستثنائية أما المبحث الثاني فسنخصصه لتعريف الآليات الدستورية لحل النزاعات بين البرلمان ورئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية ويقسم هذا المبحث الى مطلبين هما المطلب الاول المحكمة الدستورية ودورها في حل النزاعات والمطلب الثاني هو التجارب الدولية في إدارة العلاقة بين البرلمان ورئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية اما المبحث الثالث سنخصصه للأليات الدستورية لحل النزاعات بين البرلمان ورئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية ونقسمه الى مطلبين نتطرق فيهما الى صلاحيات رئيس الجمهورية في اوقات الطوارئ والازمات والمحكمة الدستورية ودورها في حل النزاعات اما المطلب الثاني والاخير فيتكلم عن تجارب البرلمان والرئيس في وقت الازمات.

المبحث الأول
أنواع الظروف الاستثنائية في القانون

تعد دراسة أنواع الظروف الاستثنائية في مجال القانون موضوعًا بالغ الأهمية يساهم بشكل كبير في فهم طبيعة تأثير هذه الظروف على مدى تنفيذ القانون وتحقيق العدالة في النسيج الاجتماعي الذي نعيش فيه. إن الفهم الدقيق والشامل للظروف الاستثنائية، مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية أو الصحية، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز التوازن المطلوب بين العدالة والمرونة التي يجب أن يتحلى بها نظام القانون المعمول به في المجتمع. إن هذا البحث سيسلط الضوء على تحليل شامل ودقيق لدراسة الأنواع المختلفة من الظروف الاستثنائية وكيف تؤثر بشكل مباشر على القوانين المعمول بها، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع هذه الظروف الحرجة بطرق فعالة وعادلة تضمن حقوق الأفراد وتحافظ على المصلحة العامة من خلال هذا التحليل العميق، سنسعى إلى توفير فهم أعمق وأشمل للآليات القانونية والإجرائية التي يمكن استخدامها للتوازن بين حاجات المجتمع المتزايدة والالتزامات القانونية القائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الضرورة الملحة لضمان سلامة المجتمع واستقراره. لا شك أن دراسة هذه الموضوعات المهمة تسلط ضوءً على التحديات المرتبطة بتطبيق القانون في أوقات الأزمات، وتحفز النقاش حول السبل المثلى للحفاظ على سيادة القانون أثناء الظروف الاستثنائية، وتبرز الحاجة الملحة إلى تطوير استراتيجيات قانونية وإجرائية تواكب تلك التغيرات الطارئة. إن فهم كيفية تأثير الظروف الاستثنائية على تطبيق القوانين لن يساعد فقط في صياغة سياسات قانونية أكثر فعالية، ولكنه سيعزز أيضًا من قدرة الهيئات الحكومية والقضائية على التكيف والاستجابة بشكل مناسب لتلك الظروف المتغيرة (حسين جريش &, ٢٠٢٣) (رسول الحسناوي) .

المطلب الاول: تعريف الظروف الاستثنائية

تعريف الظروف الاستثنائية يتطلب تحليلًا دقيقًا ومعمقًا لمفهومها وأصنافها ضمن الإطار القانوني والتشريعي. يمكننا أن نعبر عن الظروف الاستثنائية بأنها مجموعة من الظروف غير العادية، التي لديها القدرة القوية على التأثير بشكل فعال على كيفية تنفيذ القانون وتطبيقه

في المواقف المختلفة والمتنوعة. ولذا، فإن فهم هذا التعريف يحتاج إلى دراسة متأنية شاملة لأنواع الظروف الاستثنائية المختلفة، وتحديد الوسائل المناسبة للتعامل مع كل نوع بطريقة فعالة ومناسبة تضمن احترام القوانين وتوازن الحقوق. لذا، ينبغي أن تكون هذه الدراسة مُركَّزة وتعكس تعقيدات وتحديات تلك الظروف التي قد تطرأ. (البراشدية٢٠٢١), (بديع, برتران).

- **أهمية الظروف الاستثنائية في القانون**

تتجلى أهمية الظروف الاستثنائية في القانون بشكل واضح، حيث توفر إطارًا قانونيًا مرنًا وقابلًا للتكيف بفاعلية مع التحديات والمواقف الفريدة التي قد تنشأ في المجتمع، مما يعكس استجابة القانون لاحتياجات الواقع المتغير. في هذا السياق، تُبرز هذه الظروف الاستثنائية كيف يُمكن أن يستجيب القانون بشكل إيجابي لتحديات متزايدة قد تطرأ على المجتمع. هذه الظروف تعزز قدرة القانون على التفاعل وفقًا للحاجة، مما يوفر مسارات قانونية بديلة تعكس التعقيدات المختلفة للقضايا المطروحة.

تتيح هذه الظروف أيضًا المرونة اللازمة في معالجة القضايا القانونية التي تتطلب معاملة خاصة أو إجراءات تختلف عما هو معتاد ومألوف. ومن خلال هذه المرونة، يمكن للمشرعين والمحاكم تقديم حلول متناسبة وملائمة لكل حالة على حدة. تعتبر الظروف الاستثنائية ركنا أساسيا ومهما من أركان القانون، إذ تعمل على مساعدة النظام القانوني في ضمان توزيع العدالة وتطبيق القانون بطرق ملائمة وفعّالة تناسب كل حالة، مما يسهم في تقديم العون للمواطنين عند الاحتياج لذلك من هنا، يتضح أن وجود الظروف الاستثنائية يسهم بشكل كبير في تعزيز النظام القانوني وتطوير فعاليته وسرعته في التصدي للأزمات والتطورات الاجتماعية المختلفة، مما يساعد على تحقيق العدالة وإرساء الثقة في المؤسسات القانونية. إن وجود هذه الظروف الاستثنائية يُعتبر ضرورة لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من فعالية القانون ككل (غليون), (مؤلفين) (فون بايمه). (الهاشمي).

تأثير الظروف الاستثنائية على تطبيق القانون:

يتجلى تأثير الظروف الاستثنائية بشكل واضح وجلي على تطبيق القانون، حيث يُتيح فرصة قيمة ومهمة لتقديم معاملة قانونية تأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف الفريدة والخاصة بكل حالة على حدة. هذا الإجراء لا يُظهر فقط أهمية الخصوصية التي تبرز في كل مناسبة، بل يعزز أيضًا النظام القانوني من خلال تمكينه من تقديم حلول قانونية أكثر دقة وتفصيلًا تتناسب

مع الوضع القائم. وهكذا، فإن هذا النظام يُسمح له بتفصيل الحلول القانونية بشكل يتماشى مع المتطلبات الخاصة لكل فرد، مما يعكس الفهم العميق والمعقد للوضع القانوني الخاص بكل حالة على حدة.

إذ تؤدي هذه الظروف الاستثنائية إلى حدوث تغيير بارز وملحوظ في كيفية تفسير وتطبيق الأنظمة القانونية المختلفة. ولذلك، فإن هذه الظروف الاستثنائية يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات قضائية قد تختلف بشكل كبير، بل ومهم، عن تلك التي يتم اتخاذها في السياق القانوني العادي والمألوف حيث تلعب هذه الاختلافات دورًا حاسمًا في توفير إطار عمل متوازن يحترم القوانين والأنظمة، بينما يبقى مرنًا بالقدر الكافي لاستيعاب التعقيدات والمواقف المتنوعة التي قد تنشأ في ظل الظروف المتغيرة. إن تطبيق هذه الاختلافات هو ما يبرز قدرة النظام القانوني الفائقة على التعامل مع الحالات الفريدة بطريقة تستجيب للاحتياجات الخاصة، مما يضمن خلق بيئة قانونية أكثر تفاعلاً وتجاوبًا مع المتغيرات المختلفة والتحديات التي قد يتعرض لها الأفراد في مسيرتهم اليومية. وبالتالي، فإن الظروف الاستثنائية تضمن أيضًا إعطاء الأولوية للعدالة والمساواة في التعامل مع الأفراد والمواطنين في حالات معينة قد تحتاج إلى دعم خاص أو معاملة استثنائية تفوق ما هو معتاد أو متوقع من الأنظمة القانونية التقليدية. وهذا يُسهم، بلا شك، بشكل كبير في تحقيق توازن أكبر في تطبيق العدالة وضمان أن تكون الاحتياجات الخاصة محط اهتمام وعناية دقيقة من قبل المؤسسات المسؤولة.

إن هذه الممارسة تعزز حقوق الأفراد وتوفر الحماية القانونية اللازمة في مواقف خاصة ومحددة تتطلب مرونة أكبر في التطبيق، مما يعكس التزام النظام القانوني بتوفير بيئة أكثر استجابة لاحتياجات الأفراد في أوقات الأزمات أو الظروف غير الاعتيادية التي قد تأتي بشكل مفاجئ. فبتطبيق هذه السياسات بشكل فعّال، يمكن أن ينجم عن ذلك تقليل الفجوات في العدالة وتحقيق التحسينات اللازمة لضمان حقوق الجميع وتعزيز قيمة القانون كأداة فعالة لتحقيق المساواة والعدالة في المجتمع. إن المساهمة الفعالة في تعزيز تلك المبادئ تجعلنا نشهد تحولات إيجابية وثمينة في تطبيق الأنظمة القانونية المختلفة، مما يُعزز ويرسخ مبدأ احترام حقوق الإنسان في مختلف الأزمنة والأمكنة وفي كل الظروف التي نعيش فيها، مما يُشكّل إطارًا متكاملًا يحافظ على كرامة الإنسان وينبذ التمييز(جهاد الراسي), (الفرجاني فوزية), (السيد مخلوف & , ٢٠٢٢).

المطلب الثاني: انواع الظروف الاستثنائية

يتعين في هذا القسم تقديم تصنيف شامل ودقيق للظروف الاستثنائية وفقًا للتصنيفات الرئيسية المتعلقة بها في مجالات القانون المختلفة. يجب أن يتم التركيز بشكل دقيق على تحديد الفئات المتنوعة والمختلفة لهذه الظروف الاستثنائية بشكل صحيح وواضح ودقيق بناءً على صلتها بالقوانين والتأثير العميق الذي تمارسه هذه الظروف على بنية القانون وتطبيقه في الممارسات القانونية اليومية. من المهم بشكل كبير تحليل كل فئة بتفصيل مناسب وشامل لضمان فهم عميق للتباينات والتعقيدات المرتبطة بها، مما يساعد على تسليط الضوء على التحولات التي قد تحدث نتيجة لهذه الظروف وتأثيرها على السياقات القانونية (البوغانمي).

- الظروف الاستثنائية الطبيعية والاجتماعية

يحتاج هذا القسم بالفعل إلى تحليل شامل وعميق ومفصل للغاية للظروف الطبيعية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير، ومتعدد الأبعاد، على القانون وتطبيقه الفعلي على الأرض. من الضروري أن يتم التركيز على أمثلة دقيقة ومحددة تتعلق بالظروف الطبيعية الكارثية، مثل الكوارث الطبيعية الكبرى والفيضانات، والزلازل، وكيف يُمكن أن تؤثر هذه الكوارث بشكل مباشر وملموس على القوانين المعنية بالطوارئ والإعانات الحكومية التي تُقدم للأفراد المتضررين من هذه الأحداث المؤلمة التي تسبب الألم والمعاناة. هذه الأحداث ليست مجرد أرقام أو بيانات، بل تُظهر بشكل واضح تأثيرًا عميقًا ومستلزمًا على الخطط القانونية والسياسات الحكومية، بل تتطلب أيضاً استجابة سريعة وفعالة من المؤسسات القانونية لضمان استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

من الضروري كذلك أن يتم استعراض وتحليل الظروف الاجتماعية المعقدة التي تتعلق بأحداث جسيمة مثل الحروب والصراعات الأهلية والأزمات الاجتماعية والفترات العصيبة، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الأوضاع العسيرة على التشريعات المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان الأساسية وخدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمواطنين. إن هذه الأمور تتطلب اهتمامًا خاصًا متزايدًا لأن الأزمات الاجتماعية غالباً ما تؤدي إلى تغييرات جذرية في كيفية تطبيق القوانين، مما يستدعي تجاوباً سريعاً في تعديل القوانين والسياسات القائمة.

من المهم بشكل خاص دراسة كيفية تكيف القانون مع هذه الظروف المتغيرة والمعقدة، وتأثير ذلك على حقوق الأفراد والمجتمع ككل، مما يستدعي البحث والتفكير في

ممارسات قانونية أكثر مرونة وملاءمة تتماشى مع احتياجات المجتمع في الأوقات العصيبة. (مهند,حميد,مهيدي,٢٠٢٣) (عزمي بشارة, ٢٠٢٣), (وسام عبود, مصطفى).

- **الظروف الاستثنائية السياسية والاقتصادية**

في هذا القسم الهام والبارز، يتعين على الكاتب تقديم تحليل شامل وعميق للظروف السياسية والاقتصادية المعقدة والمتشابكة التي تؤثر بشكل مباشر على مختلف جوانب القانون. ينبغي تسليط الضوء بشكل خاص على العوامل السياسية الرئيسية المحورية، مثل الحروب والصراعات الدولية المتزايدة، وكيف تؤثر هذه الأحداث المفصلية بشكل كبير ومتسع على تشريعات السلم والأمن الدولي بصورة موسعة. كما يجب توضيح الأبعاد المختلفة والمعقدة لهذه الصراعات وتأثيراتها العميقة والمتعددة على استقرار القوانين والسياسات العامة، إذ إن فهم هذه الديناميكيات يعد أساسيًا لصياغة استراتيجيات فعالة تتناسب مع المتغيرات المتطورة والمستجدة.

علاوة على ذلك، من المهم على الكاتب أيضًا استعراض الأوضاع الاقتصادية الصعبة والحرجة التي تواجه العديد من الدول، بما في ذلك الكوارث المالية المتعددة التي تعكس تحديات كبيرة ومتعاظمة تؤثر بشكل يتوجب علينا النظر فيه إلى السياسات العامة الصادرة في مختلف الدول. إن هذه الظروف المعقدة تستدعي القيام بتحليل دقيق ومفصل لتأثيرها المباشر وغير المباشر على التشريعات الاقتصادية والمالية. خصوصًا وأن المتغيرات العالمية تتطلب استجابة سريعة وتكييفًا مستمرًا يجسد الاستراتيجيات الرشيدة ويفتح المجال لفهم أعمق للعلاقة بين الاقتصاد والقانون.

يجب أن يتم أخذ السياقات المختلفة والمتنوعة بعين الاعتبار، بما في ذلك العوامل الثقافية والاجتماعية التي تجعل من هذا التحليل ضرورة ملحة وفي غاية الأهمية في المشهد الراهن. إن ضمان فهم شامل ودقيق لكيفية تطور القوانين في هذه الظروف المعقدة يستلزم أيضًا تقديم توصيات واضحة ومبنية على أسس موضوعية تسهم بفاعلية في تحسين الأطر القانونية المعمول بها. كما ينبغي التركيز على ضرورة ضمان تقديم العدالة في مختلف المجالات، وهذا يتطلب التوصل إلى نتائج مدروسة ومعمقة تساهم في تعزيز نظام القوانين بالتوازي مع مواجهة التحديات المتزايدة التي تظهر في الساحة العالمية, (ماجد سليمان الضمور), (أحمد سالم المعاقلة), (عبد العزيز العمار هشام).

المبحث الثاني
الأسس القانونية للعلاقة بين البرلمان ورئيس الجمهورية في الظروف الطارئة

تُعتبر العلاقة المعقدة التي تربط بين البرلمان ورئيس الجمهورية في ظروف الطوارئ من الأمور المهمة والحاسمة التي تخضع لمجموعة من الأسس القانونية المُلزمة، والتي تعكس بوضوح توزيع السلطات والصلاحيات بين مختلف المؤسسات، وذلك لضمان استمرار الدولة وسلامتها في مواجهة التحديات الكبيرة والمتنوعة التي قد تواجهها. حيث تمنح القوانين الدستورية القوة اللازمة للسلطة التنفيذية التي يمثلها رئيس الجمهورية، إذ تُعطيه صلاحيات استثنائية تُمكّنه من اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة، تهدف إلى ضمان الأمن القومي والسيطرة الفعالة على الأزمات غير المتوقعة التي قد تُحدث اضطرابات كبيرة في النظام العام، مما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين اليومية وعلى استقرار المجتمع ككل. ومن جهةٍ أخرى، يكون للبرلمان دورٌ رقابيٌ حيوي وضروري، إذ يسعى جاهدًا لضمان عدم تجاوز هذه الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية أو استخدامها لأغراض شخصية أو سلطوية لا تتطلبها الضرورة، وهي خطوة مهمة لتحقيق قضاء المصلحة العامة وحماية الحقوق المدنية، مما يعكس أهمية التوازن بين السلطات بشكل فعّال يُعزز من الحفاظ على نظام حكومي متكامل وفعال بشكل دائم، والذي يُعزز بدوره الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع.

إن هذا التفاعل القانوني بين البرلمان ورئيس الجمهورية يجب أن يتم بدقة شديدة وشفافية عالية عبر آليات دقيقة ومحددة؛ لضمان حماية المصلحة العامة وحقوق الأفراد في ظل أي حالة طارئة قد تنشأ، مما يؤكد أهمية الالتزام بالقيم الديمقراطية والأسس القانونية المنظمَة. كما ينبغي أن تكون هناك مراقبة مستمرة ودقيقة لتفادي أي انفراد بالسلطات تحت ذريعة الظروف الطارئة، والتي قد تؤدي إلى تجاوز الصلاحيات الرقمية أو انتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين، وهو أمرٌ يُعتبر من أساسيات الحفاظ على نظام ديمقراطي قوي ومرن. إن الحفاظ على الديمقراطية في هذا السياق يتطلب الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وتوزيع السلطة بشكل متوازن يحد من استغلال النفوذ؛ لذا ينبغي أن يكون هناك فهم شامل وعميق لطبيعة هذه العلاقة المضطردة بين البرلمان ورئيس الجمهورية، ولا بد من تطوير الأطر القانونية والإجرائية

التي تضمن تحقيق هذا التوازن المطلوب وتعزز من الممارسة الديمقراطية المستدامة في الأوقات العصيبة، مما يضمن وجود دولة قوية وقادرة على مواجهة مختلف التحديات دون التفريط في حقوق الأفراد وحرياتهم الدستورية.

يُعتبر الفهم المشترك والاحترام المتبادل بين البرلمان ورئيس الجمهورية أحد الدعائم الأساسية التي تساهم في بناء الثقة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، حيث يساعد هذا الفهم في تعزيز الوعي السياسي لدى الجمهور وزيادة مشاركتهم الفعالة في الحياة السياسية؛ مما يُضفي طابعًا من الشفافية والنزاهة على العملية السياسية برمتها. كذلك، هذا التفاعل المستدام بين المؤسسات يجب أن يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة التي قد تطرأ على الوضع السياسي والاقتصادي، مما يسهل إيجاد حلول مبتكرة ومناسبة للتحديات التي تبرز في أوقات الأزمات المتعددة. إن العلاقة بين البرلمان ورئيس الجمهورية ليست ثابتة، بل تتطلب دائمًا إعادة تقييم وتطوير وفق المستجدات والضرورات التي تطرأ على الساحة السياسية، حيث أن التعامل بحكمة وبصورة مسؤولة في مثل هذه الظروف يعزز من قدرة الدولة على الاستجابة للتحديات بطريقة تحفظ كرامة المواطنين وحقوقهم الأساسية. (وسام عبود, ٢٠٢٤) (مؤلفين and العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ((Dinda, ٢٠٢٤)

المطلب الاول: الدستور والقوانين ذات الصلة

تنص القوانين والدستور والقوانين ذات الصلة بشكل واضح ودقيق للغاية على ضرورة تحديد الصلاحيات والواجبات المحددة بدقة لكل من البرلمان ورئيس الجمهورية، حيث أن هذه النصوص القانونية لا تمثل مجرد كلمات على الورق، بل تعتبر إطاراً أساسياً لتنظيم العلاقة بين هاتين السلطتين. تتجلى هذه النصوص القانونية بوضوح ضمن إطار يتسم بالنظام والتنظيم الدقيق، ولقد تم تصميمها بشكل خاص لتأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي قد تواجهها الدولة، والتي من الممكن أن تتطلب اتخاذ إجراءات استثنائية خاصة وسريعة لتلبية الحاجة إلى معالجة الأزمات والمواقف الطارئة التي قد تطرأ بشكل مفاجئ. إن الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو توفير إطار قانوني شامل وواضح للغاية، يحدد الأدوار بدقة بين السلطتين بطريقة تمكّنهما من الاستجابة بفاعلية وسرعة لمواجهة الأزمات والمواقف غير المتوقعة، التي قد تحدث في أي وقت دون سابق إنذار. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد القوانين الخاصة بالطوارئ والتعامل مع الأزمات على ضرورة وجود إجراءات دقيقة جداً لتوزيع

الصلاحيات بصورة متوازنة ومنظمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال هذه الظروف الحرجة والمعقدة، والتي قد تكون لها تداعيات جادة وسلبية على الدولة والمجتمع ككل، مما يعكس أهمية هذه الإجراءات بشكل عميق.

يجب أن تكون هذه القوانين متوافقة تمامًا مع أحكام الدستور، مما يعزز من قوة النظام القانوني ويساهم بفاعلية في ضمان حماية حقوق الأفراد ويكفل الحفاظ على المصلحة العامة للدولة بصورة شاملة وعادلة، ويعكس التزام الحكومة بمبادئ العدالة والمساواة في جميع القرارات الحكومية. من الضروري أن توجد ضمانات قوية ضد استخدام هذه الصلاحيات بشكل تعسفي أو بطريقة قد تنتهك المبادئ الأساسية للديمقراطية، التي تشكل ركيزة هذه الدولة المستقلة المعاصرة، والتي تعتمد على وجود آليات فعالة للمحاسبة والمراجعة. بالإضافة إلى ذلك، تنص القوانين الدستورية بشكل قاطع على الإجراءات الضرورية التي يتعين اتباعها في حال حدوث أي اختلاف أو تصادم بين البرلمان ورئيس الجمهورية في ظروف استثنائية ومعقدة. حيث تتضمن هذه القوانين وضع آليات ملائمة ومناسبة تساهم بشكل فعال في تقليل أية توترات محتملة أو خلافات قد تنشأ بين الطرفين، الأمر الذي يعكس الفهم العميق لأهمية التوازن والتعاون بين السلطات .

تعمل هذه الإجراءات بشكل حي ومتواصل على ضمان الاستقرار السياسي المستدام الذي يعزز من أمن ورفاهية المجتمع بأسره، ويؤكد على أهمية التعاون المثمر والبناء بين جميع الجهات والنظام لتحقيق الصالح العام، مما يستدعي بالمزيد من الدعم والمشاركة من جميع الأطراف. ويتطلب ذلك حرصاً دائماً على وجود عملية تفكير جماعي تشمل كافة الفئات الاجتماعية والسياسية، وذلك لضمان عدم استبعاد أي طرف من العملية السياسية الحيوية وتعزيز المشاركة الفاعلة لكل الأعضاء والمكونات المجتمعية في الحوار والمناقشات التي تتعلق بمصير الدولة ومستقبلها، بما يعكس التزام الجميع بمبادئ الشفافية والمشاركة الفعالة في الحياة العامة، مما يسهم بالتالي في خلق مجتمع أكثر تماسكًا وتقدماً، ويعزز من قدرة الدولة على التكيف مع التحديات المتزايدة والمتنوعة التي تواجهها (ليلى عبد المجيد), (توام).

المطلب الثاني: صلاحيات البرلمان ورئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية

تتمثل صلاحيات البرلمان ورئيس الجمهورية، وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية، في القدرة على اتخاذ القرارات الضرورية اللازمة للتعامل مع الأوضاع الطارئة والأزمات المعقدة

التي قد تواجه البلاد في أوقات عصيبة وصعبة للغاية. يمكن للبرلمان، على سبيل المثال، أن يقوم بتمرير قوانين استثنائية لمواجهة تلك الظروف الحرجة، أو وأن يعمل على تعديل القوانين القائمة بصورة عاجلة وسريعة وفعالة لمواجهة أي تحديات محدقة. فهذه القوانين الاستثنائية قد تشمل تدابير تتعلق بالصحة العامة، أو الأمن الداخلي، أو تحويل الموارد للقطاعات الأكثر حاجة.

أما رئيس الجمهورية، فإنه يمتلك السلطة والنفوذ اللازمين لفرض حالة الطوارئ، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة التي تضمن أمن البلاد وسلامتها في هذه الفترات الحرجة. من المهم التأكيد على أن هذه الإجراءات تشمل تعزيز صلاحيات الأجهزة الأمنية، وتفعيل خطط الطوارئ، مما يتيح له التصرف بمرونة وسرعة في أوقات التوترات أو الأزمات الانفجارية.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه الصلاحيات القدرة العالية على التكيف والتجاوب بحكمة مع أي تحديات غير متوقعة قد تظهر في الآفاق. من هنا، يُعتبر تعزيز هذه الصلاحيات ضرورة ملحة لمواجهة الأزمات المستقبلية بفعالية، ما يسهم في الحفاظ على الاستقرار في البلاد وسط التغيرات والتحديات المختلفة التي قد تطرأ في مختلف الأوقات(البوغانمي), (مؤلفين), (قاسم حسين & العربي للأبحاث ودراسة السياسات).

- صلاحيات البرلمان في الظروف الاستثنائية

تتمثل صلاحيات البرلمان في الظروف الاستثنائية في القدرة الحيوية على التصويت على القوانين الاستثنائية، إضافة إلى تعديل القوانين القائمة لتتلاءم مع الأوضاع الطارئة التي قد تنشأ نتيجة للأحداث المختلفة وغير المتوقعة. يُعتبر هذا التوجه بمثابة ستراتيجية فعّالة تمكّن البرلمان من اتخاذ خطوات سريعة وعملية وحاسمة لمواجهة أي حالات طارئة تطرأ على البلاد. هذه الديناميكية تضمن للبرلمان القدرة على التكيف بطريقة مناسبة مع التحديات والمتغيرات السريعة التي قد تطرأ في الظروف غير المتوقعة. حيث يتاح للبرلمان الخيار في إجراء نقاشات حقيقية وشاملة وعميقة، والتي تعتبر ضرورية للغاية لتحديد أفضل السبل لمواجهة الأزمات المختلفة ومعالجتها بشكل فعّال وملائم.

من خلال هذا الدور البارز والضروري، يمكن للبرلمان التصويت على القرارات الهامة والضرورية التي تساهم في تحقيق الاستقرار وتنمية المجتمع بشكل مستدام. ولذلك، تلعب

تلك القرارات دوراً حاسماً في تعزيز قدرة البلاد على التعامل مع الأزمات بكفاءة عالية، إذ تتناول أشكال متعددة ومختلفة تلائم جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، يُمكن للبرلمان اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعّالة بهدف حماية مصالح البلاد والمواطنين، مما يعزز من فاعلية القانون ودوره المحوري في الحياة المجتمعي.

فهذه الديناميكية تضمن عدم تهميش الرأي العام أو متطلباتهم أثناء اتخاذ القرارات، وهذا الأمر يمكّن البرلمان من التأكد من أنه قد أصبح لديه دور بارز ومؤثر في صنع القرارات الحيوية الهامة، وبالتالي تعزيز دوره في مهمة التوجيه والإشراف على القرارات الاستراتيجية. هذا العمل يُسهم في تقديم إطار يضمن التشاور والتفاعل بين مختلف الأطراف المعنية، ويركز بشكل خاص على أهمية الحوار والنقاش البنّاء الذي يعتبر أساسياً في صنع القرارات المصيرية.

تساعد هذه الديناميكية الحيوية في دفع الجهود نحو تعزيز الجوانب القانونية والديمقراطية القائمة في البلاد، وبالتالي يساهم هذا الإجراء في التأكد من أن تلك الجوانب تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كامل ومتكامل خلال فترة التعامل مع الظروف الاستثنائية التي تواجه الوطن. من خلال التفعيل المستمر للبرلمان وتوسيع صلاحياته، يتم تعزيز مفهوم المشاركة الشعبية وأهمية دور المواطن الواعي في إدارة الأزمات والتحديات بأسلوب فعّال، مما يخلق بيئة أكثر مرونة وجدوى في التصدي للتحديات التي قد تواجه المجتمع. كما أن هذه العملية تعزز أيضاً من تحقيق الأمان والعدالة للجميع، وبالتالي تسهم في تعزيز المساءلة والشفافية بين جميع مكونات المجتمع، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحكم ويعزز الثقة المستمرة بين الحكومة والمواطنين(عيسى خيران, ٢٠٢٤), (سليمان معالي), (فون بايمه) , (مؤلفين)

- صلاحيات رئيس الجمهورية في الطوارئ والأزمات

صلاحيات رئيس الجمهورية في ظروف الطوارئ والأزمات الوطنية تشمل نطاقاً واسعاً ومدروساً من القدرات والتفويضات التي تمكّنه بشكل فعال من اتخاذ القرارات الحاسمة والضرورية لمواجهة الأوضاع الطارئة التي قد تهدد أمن واستقرار البلاد بطرق متعددة ومعقدة للغاية. في هذه الأوقات العصيبة والحرجة التي تتطلب تفاعلاً سريعاً وحاسماً، يمكن للرئيس أن يقوم بإصدار المراسيم الرئاسية الضرورية بهدف تطبيق القوانين الاستثنائية التي تمثل الأداة اللازمة للتعامل بفاعلية مع الكوارث الطبيعية التي قد تحدث، أو مع الأزمات الأمنية الخطيرة التي قد تنشأ نتيجة لظروف غير متوقعة وغير مستدامة مثل النزاعات المسلحة أو الاضطرابات

الاجتماعية السريعة. كما يعني ذلك أنه يستطيع تحديد حالة الطوارئ بشكل رسمي، مما يمنحه السلطات الضرورية اللازمة لتبني التدابير الاستثنائية التي تساهم في حماية البلاد ومواطنيها من أي تهديد قائم أو محتمل قد يؤثر سلباً على حياتهم اليومية واستقرارهم العام، وهو ما يتطلب منه شجاعة وإقداماً في اتخاذ قرارات قد تكون صعبة ومليئة بالتحديات.

بهذا، يتحمل الرئيس بالتالي المسؤولية الكاملة في مواجهة الأزمات الوطنية، ويكون ملزماً باتخاذ تلك القرارات الحاسمة في الأوقات الحرجة، وذلك من أجل الحفاظ على استقرار البلاد وضمان حماية مصالحها العليا من أي عوامل قد تسهم في زعزعة ذلك الاستقرار المطلوب. إلى جانب ذلك، وعندما يتعلق الأمر بالإدارة الفعالة لتلك الصلاحيات العميقة والحساسة، فإن الأمر يتطلب منه أن يكون حذراً وعيناً حديدية على كافة التطورات التي قد تطرأ في مختلف المجالات، وكذلك الالتزام بالاستجابة السريعة والفعالة لمتطلبات الأزمات المتجددة. هذا يتطلب منه أيضاً التواصل الفعال والبنّاء مع أجهزة الدولة المختلفة، والمعنيين بالأمر، لضمان التنسيق التام والتناغم في اتخاذ التدابير اللازمة التي تسهم في معالجة الوضع الطارئ بشكل مثمر وفعال.

إن القدرة على إدارة الأزمات الوطنية بمهارة وخبرة تتطلب إدراكًا شاملاً لمعقدات المشهد السياسي والاجتماعي، مما يسهم في ضمان استجابة متكاملة ومناسبة للمتغيرات التي قد تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي. من الضروري أن تتواجد استراتيجيات واضحة وفعالة لمواجهة كافة التحديات التي يمكن أن تعترض سبيل تحقيق الاستقرار المطلوب في ظل الظروف المحيطة المعقدة والمليئة بالتحديات، وبالتالي ينبغي على الرئيس أن يكون على دراية تامة بكافة المعطيات والحقائق التي تتعلق بالأزمة وشروطها، مما يعزز قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة لضمان حماية الوطن والمواطن(السيد مخلوف & , ٢٠٢٢), (أوماند, ديفيد), Health]].

المبحث الثالث
الآليات الدستورية لحل النزاعات بين البرلمان والرئيس في الظروف الاستثنائية

تتضمن الآليات الدستورية المعتمدة لحل النزاعات المعقدة التي يمكن أن تنشأ بين البرلمان ورئيس الجمهورية، خصوصًا في ظل الظروف الاستثنائية والصعبة التي يمر بها الوطن الغالي، آليات اللجوء إلى اللوائح الدستورية الضرورية والقوانين الأساسية، التي تحدد بشكل تفصيلي ودقيق وسلس سير العملية الديمقراطية، وتوضح كيفية توزيع السلطات والصلاحيات بشكل عادل ومنصف بين مختلف المؤسسات الحكومية. من المهم للغاية أن يُعتبر الالتزام الصارم بتلك الأحكام الدستورية المعمول بها مطلبًا أساسيًا لا يمكن التغافل عنه، وهذا يتطلب من الطرفين، البرلمان ورئيس الجمهورية، أن يُظهرا حرصًا كبيرًا على المحافظة على استقرار العلاقات المتبادلة بينهما، وعلى تنفيذ القوانين بطرق موضوعية تضمن تحقيق المصالح العليا للوطن والمواطنين على حد سواء.

كما يجب أن تُصاغ وتُعبر عن الرؤى والأفكار بشكل عميق ودقيق، بحيث تعكس أولويات المجتمع وتتناول القضايا المطروحة بواقعية وموضوعية مقنعة، لتسهم في تحقيق الأهداف المنشودة التي يسعى لتحقيقها الجميع. كل ذلك يستدعي ضرورة تحقيق التوافق العملي بين البرلمان ورئيس الجمهورية، بروح من التعاون والترابط والانفتاح الفعّال أمام مختلف الأفكار والآراء. وينبغي أن يبذل الطرفان جهودًا متواصلة في المناقشات والحوارات السياسية البناءة، وأن يعملوا على اتخاذ القرارات المتاحة وفقًا للأطر القانونية المحددة بوضوح لها، بما يعود بالنفع والخير للجميع دون استثناء.

في هذا السياق الحساس، يجب أن تكون هناك استراتيجيات واضحة وجادة لتعزيز قنوات التواصل بين البرلمان ورئاسة الجمهورية، بحيث تُصاغ الآراء والمقترحات بشكل يُسهم في التقريب بين وجهات النظر المختلفة والآراء المتباينة، وتحقيق الأهداف المشتركة التي تصب في مصلحة الوطن. يجب أن يُعزز ذلك القدرة على التعامل مع أية تحديات قد تواجه البلاد، مما يسهم بشكل كبير في الوصول إلى حلول النزاعات بصورة سلمية وفعالة. هذا الأمر يُعتبر مساعدة فعالة في تقوية المؤسسات الحكومية، ويعمل بنجاح ملحوظ على تجنب الأزمات

المتكررة التي قد تُعرقل الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، وتُهدد الوحدة الوطنية وتحقيق التلاحم الاجتماعي.

لذا، من الضروري أن يُعزز الحوار والتفاهم بين مختلف الأطراف ليكون عنصرًا داعمًا وأساسيًا لجهود بناء مستقبل أفضل للشعب. هذه الجهود تُعزز من مساعي التنمية الشاملة والمستدامة، مما يعود بفوائد كبيرة على جميع فئات المجتمع، ويُحسن من جودة الحياة للمواطنين في الوطن الذي ينظر إليه الجميع بفخر. كما يسهم في تعزيز أواصر التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات المختلفة، مما يُوفر بيئة إيجابية تدفع للازدهار والإبداع والتجديد. يُعتبر العمل المشترك بين البرلمان ورئاسة الجمهورية خطوة جوهرية وأساسًا نحو تحقيق الرفاهية والازدهار الوطني، مما يجعل الالتزام بالقوانين والدستور جزءًا لا يتجزأ من أولويات ممارسات الحكم وإدارة شؤون الوطن، مع الحرص الدائم على تحقيق التوازن والاستقرار(مؤلفين), (داغر, ألبير), (روزانفالون, بيير), (فون بايمه).

المطلب الاول: المحكمة الدستورية ودورها في حل النزاعات

تلعب المحكمة الدستورية دوراً حيوياً ومحورياً جداً في حل النزاعات المعقدة والمعقدة التي قد تنشأ بين البرلمان ورئيس الجمهورية، خصوصاً في الظروف الاستثنائية والمواقف الحرجة التي تتطلب تدخلاً سريعاً وفاعلًا من قبل السلطات التنفيذية والتشريعية. إن الواجب الأساسي والمعروف للمحكمة يتمثل في الفصل بين النزاعات المختلفة وتقديم القرارات النهائية والإجراءات الحاسمة بشأن الصلاحيات والاختصاصات والمواضيع التي تثير الكثير من الجدل والخلاف بين مختلف الأطراف المعنية والقوى السياسية، وذلك وفقاً للأحكام والنصوص الواردة في الدستور الذي يمثل حجر الزاوية في نظام الحكم في البلاد. ويُعتبر هذا الدستور ليس مجرد وثيقة قانونية عابرة تعكس معانيه السطحية فحسب، بل إنه يضمن تحقيق التوازن الفعلي بين مختلف السلطات ويعمل على تنظيم العلاقة الضابطة بين مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية، مما يعكس جوهر الأهمية لوجود إطار قانوني مرن وقابل للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والسياسية بطرق فعالة ومجدية.

وبهذا الشكل، تُعتبر المحكمة الدستورية نهجاً أساسياً وفعالاً لحل هذه النزاعات المتفجرة والحرجة، حيث تُساهم بشكل فعّال في توفير بيئة قانونية متكاملة ومستقرة في البلاد. كل ذلك يضمن استقلالية المؤسستين المعنيتين ويعزز النظام الديمقراطي، وفي النهاية، يُحقق

المصلحة الوطنية بطرق تتسم بالكفاءة والدقة. علاوة على ذلك، يُعتبر هذا الدور المهم والبارز للمحكمة عاملاً حاسماً في الحفاظ على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية. كما أن لها تأثيراً واضحاً ومباشراً في إرساء أسس نظام سياسي متين ومستقر يضمن حقوق المواطنين ويدعم مبدأ المشاركة الحقيقة في الحياة العامة، بحيث يُسهم هذا الجهاز القضائي في تقديم ضمانات حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية.

من خلال هذا الدور المركزي والهام، تلعب المحكمة الدستورية دوراً كبيراً في دعم القيم الديمقراطية وتعزيز العلاقات المؤسساتية، مع السماح بالتوافق بين مختلف الأطراف، بالإضافة إلى توفير الحماية اللازمة لحقوق الأفراد الأساسية والحريات العامة للجميع في مختلف السياقات والمجالات. وهذا يعكس مدى أهمية هذا الجهاز القضائي في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، وجعلها أكثر استدامة وتقدماً وفي إطار تحقيق مبادئ العدالة والتوازن المطلوب. يُعتبر هذا الدور المتعدد الأبعاد للمحكمة الدستورية التزاماً عميقاً ومقدراً بتحقيق المصلحة العامة وتعزيز نظام الديمقراطية، مع ضمان الشفافية والمشاركة الفعّالة لجميع المواطنين في سير عملية اتخاذ القرار، لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والاحترام المتبادل بين كافة شرائح المجتمع على نطاق واسع، وخاصة في أوقات التحديات والفتن، حيث يُساهم كل ذلك في تشكيل مجتمع أكثر تماسكاً وتقدماً وازدهاراً، مما يحقق رؤية شاملة للمستقبل المنشود (أيت إزي, إبراهيم), (قدورة, عماد), (فون بايمه).

- تعزيز التعاون بين البرلمان ورئيس الجمهورية

يكمن الدور الأساسي لتعزيز التعاون بين البرلمان ورئيس الجمهورية في تحسين الاستقرار والتنمية الشاملة في البلاد العريقة، حيث يلعب كل منهما دورًا حاسمًا وأساسيًا في العمليات السياسية والإدارية التي تحتاج إلى تنسيق وتعاون مستمر وغير منقطع. في سياق بيئة سياسية متغيرة وديناميكية تحتمل الكثير من التحديات، يجب على كلا المؤسستين السعي بجدية وإخلاص لبناء علاقات مؤسسية قوية ومستدامة، تسهم بشكل فعّال وإيجابي في مواجهة كل تلك التحديات الوطنية والمحلية المتعددة والمتنوعة التي تواجه البلد، مما يعزز بشكل فعّال ثقافة الديمقراطية والاستقرار المؤسسي والتنمية الشاملة التي يستحقها المواطنون بكل فخر واعتزاز. إن التعاون المثمر والفعال بين البرلمان ورئيس الجمهورية يُعتبر من الأسس الضرورية التي تؤدي إلى إدارة أفضل للموارد الوطنية، ويعمل بشكل رئيسي على توفير بيئة محفزة تشجع

على الحوار والاحترام المتبادل والتفاهم بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع بشكل عام، وبالتالي يعزز القيم الديمقراطية التي تعتبر حجر الزاوية في أي نظام سياسي ناجح ومتين قائم على الحقوق والمبادئ.

من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية القوية، التي تستند إلى الفهم العميق المتبادل والاحترام الدائم بين المؤسستين، يمكن تحقيق النتائج الإيجابية والمثمرة التي تعود بالنفع على المجتمع بأسره، وتدعم مسيرة النمو والتطور المستدام الذي ينشده الوطن ويطمح إليه الجميع بشغف ورغبة ملحة. إن التعاون بين البرلمان والرئاسة ليس مجرد واجب أو التزام، بل هو ركيزة أساسية ذات ضرورة قصوى لبناء مستقبل أفضل للبلاد وتحقيق تطلعات الشعب في العيش الكريم وتحسين الظروف المعيشية للجميع، مما يسهم بشكل كبير في تعزيز الهوية الوطنية وتقوية الروابط الاجتماعية في ظل الديمقراطية الحقيقية. هذه الديمقراطية التي يحلم بها الجميع ويعمل من أجل تحقيقها الشعب بأكمله يوميًا، هي القاعدة التي يجب أن تنطلق منها كافة المبادرات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز التلاحم بين كل مؤسسات الدولة والشعب (عيسى خيران, ٢٠٢٤), (مصلوح, كريم).

المطلب الثاني: تجارب البرلمان ورئيس الجمهورية في الأوقات الصعبة

تُعتبر دراسة التجارب الدولية في إدارة العلاقات بين البرلمان ورئيس الجمهورية خلال الأوقات الاستثنائية أمرًا بالغ الأهمية للغاية؛ حيث تلعب هذه الدراسات دورًا محوريًا للغاية في التعرف على السياقات والسيناريوهات المتعددة التي قد تمر بها الدول على مر العصور المختلفة. هذه التجارب تتنوع بشكل كبير من دولة إلى أخرى، وذلك يعتمد بشكل أساسي على النظام السياسي والدستوري الفريد الذي يتبناه كل بلد على حدة ويؤثر في كيفية إدارة الأزمات وتفاعلات السلطة. وبالتالي، فإنه من المهم دراسة جميع تلك الأنظمة بعناية ودقة، ولا سيما في أوقات الأزمات والنزاعات الطاحنة التي قد تواجهها الأمم في لحظات تحولها الحاسمة. يجب أن تشمل هذه الدراسة استعراضًا دقيقًا ومفصلًا لكافة التجارب التي مرت بها دول كبرى وعريقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا، حيث يمكن الاستفادة كثيرًا من الدروس المستفادة من تلك التجارب لتفادي الأخطاء والسلامة والبنود السلبية ولتحقيق النجاح في إدارة الأزمات بشكل فعال ومتوازن جدًا.

إن من المهم جدًا استخدام هذه الدراسة القيمة لاستخلاص الدروس والعبر والتوصيات

العملية التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع في سياق العلاقة المعقدة التي تربط البرلمان برئيس الجمهورية، إذ أن هذا الأمر ينطبق بشكل خاص على وجه الخصوص عند حدوث ظروف الطوارئ غير العادية التي تستدعي اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة واستجابة فعالة من قبل المؤسسات السياسية. إن دراسة هذه العلاقة في مثل هذه الأوقات العصيبة يمكن أن تُسهم بشكل كبير في تعزيز الديمقراطية وضمان استقرار البلاد، كما أن أهمية أخذ العبر من تلك التجارب السابقة تكمن في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق الاستقرار المطلوب في المجتمع. ويتعين على الأكاديميين وصانعي السياسات أن يعملوا بجد وعزم لفهم تلك الديناميكيات بشكل عميق، بهدف تطوير نماذج لتنظيم العلاقة السياسية بشكل فعّال، يمكن أن تُطبق في حالات طارئة مشابهة مستقبلاً. إذ أن التجارب الدولية توفر لنا رؤى معمقة ليس فقط في كيفية التفاعل بين السلطات المختلفة، ولكن أيضًا في كيفية تقوية المؤسسات الديمقراطية وضمان استجابة فعالة ومنهجية للأزمات والتحديات التي قد تواجه الدول في مختلف الأوقات والأزمنة، مما يعزز مجال البحث الأكاديمي ويؤثر بشكل إيجابي على السياسات العامة (عيسى خيران, ٢٠٢٤), (مؤلفين).

التوصيات والمقترحات لتعزيز العلاقة بين البرلمان ورئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية

يجب أولاً تعزيز دور الحوار والتشاور بين البرلمان ورئيس الجمهورية في التعامل مع الظروف الاستثنائية التي قد تطرأ في أي وقت؛ وهذا يتطلب تنظيم لقاءات دورية ومنتظمة، بحيث تضمن استمرارية التواصل والالتقاء الفعال بين الطرفين المعنيين. فهذه اللقاءات تساهم في بناء علاقات أقوى وتحسين الفهم المتبادل بين الأطراف، كما أنها تشدد على أهمية العمل معاً لمواجهة التحديات التي قد تظهر فجأة وتؤثر على استقرار البلاد. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي العمل بجدية على تطوير وبناء آليات مستدامة تسهم بشكل فعّال جداً في تحسين مستوى التواصل والتفاهم بين البرلمان ورئيس الجمهورية، بطريقة تعكس الجدية والإخلاص والالتزام من كلا الجانبين.

ينبغي أيضاً إقامة برامج تدريبية مشتركة وشاملة لأعضاء البرلمان ومستشاري رئيس الجمهورية، حيث يتوجب أن يكون التركيز على القضايا الدستورية والقانونية التي تعتبر أساساً مهماً لتعزيز الوعي والفهم المشترك بين الجميع. وهذا يتطلب جهداً متزايداً وتعاوناً مستمراً

من كافة الأطراف المعنية في هذا السياق، إيماناً بأن التعاون والتنسيق بين البرلمان ورئيس الجمهورية هو المفتاح لتحقيق الأهداف الوطنية.

من الضروري، كذلك، أن يتم ضبط آليات وإجراءات ووسائل محددة للتعامل مع الظروف الاستثنائية بشكل واضح ودقيق في القوانين والتشريعات المتعلقة بالعلاقة بين البرلمان ورئيس الجمهورية، بهدف تفادي الانزلاق إلى المزيد من التوتر والصراع أو حدوث أية مشكلات أخرى قد تطرأ نتيجة غياب التنسيق الفعّال والتعاون المشترك. حيث إن تلك المشكلات قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على سير العمل الديمقراطي، الذي يتطلب الانسجام والتعاون بين جميع الجهات المختلفة.

إن تعزيز مثل هذه الخطوات والذي سيعمل بدوره على تحسين سير العمل الديمقراطي، كما أنه يسهم في خلق بيئة أكثر استقراراً ونمواً في المجالات السياسية والاجتماعية التي تحتاج في الأساس إلى تفاعل مستمر وتعاون مثمر بين كافة الجهات المعنية. وهذا يعزز من الفاعلية والاستجابة للتطلعات والمطالب التي يقدمها المواطنون في مجتمعاتهم المختلفة، حيث أن تحقيق هذه التطلعات يتطلب جهوداً متكاملة من جميع الأطراف ووعي مشترك بأهمية العمل الجماعي، مما يساعد على بناء مستقبل مشرق يضمن المشاركة الفعالة للجميع في عملية صنع القرار.

الخاتمة

توصل البحث إلى أن دور البرلمان ورئيس الجمهورية يتغير بشكل ملحوظ للغاية أثناء الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدول، حيث يتضح أن هذا التغيير ليس مجرد استجابة لحالة طارئة، وإنما يعكس الديناميكا المعقدة والتحديات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول في ظل الأزمات التي تتعرض لها. يتوقف تأثير كلا الجهتين وصلاحياتهما على الآليات الدستورية المتاحة، وعلى نوع الظروف الاستثنائية التي تتعرض لها البلاد، كما أظهر البحث بوضوح من خلال تحليله الدقيق والشامل أن التجارب الدولية، وتحديدًا تلك التي تعايشت مع أزمات مماثلة، توفر أمثلة متنوعة ومختلفة عن كيفية التعامل بفعالية مع هذه الظروف الاستثنائية وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في الوقت ذاته.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تناول كيفية تحقيق التوازن الجيد بين السلطات بشكل فعّال خلال مثل هذه الأوقات الحرجة والصعبة، الأمر الذي يعد شرطًا أساسيًا للحفاظ على استقرار الدولة وضمان عدم انزلاقها إلى الفوضى. وبناءً على النتائج المستخلصة من الدراسة المعمقة، يمكن الاستنتاج بأن التشريع والتوازن الدقيق بين سلطات الدولة يلعبان دوراً حاسماً وأساسيًا في تحقيق استقرار الدولة، كما هو الحال في حماية البلاد خلال الأزمات والظروف الاستثنائية الصعبة التي قد تواجهها.

إن الدروس المستفادة من تلك التجارب الدولية يمكن أن تسهم بشكل كبير في وضع استراتيجيات فعالة تضمن استمرارية الحكم الرشيد، وتحافظ على مؤسسات الدولة بشكل كامل ومتوازن، مما يسهم في تعزيز مؤسسية الدولة وتجديد ثقة المواطنين بها. إن أهمية البحث تكمن في تسليطه الضوء على العلاقة القائمة بين الدستور والأزمات وضرورة معالجة هذه العلاقة المعقدة بشكل منهجي من خلال ممارسات برلمانية ورئاسية مدروسة ومتكاملة، حيث أن هذا الأمر يُعدّ شيئًا ضروريًا لضمان عدم تآكل المؤسسات الوطنية، وكذلك لضمان استمرارية النظم الديمقراطية التي تعتبر من أعمدة الحكم الرشيد في المجتمعات الحديثة والتي تسعى جميع الدول لتحقيقها بأسلوب فعّال.

المراجع المصادر

١. أيت إزي, إبراهيم. الحراك الاجتماعي في مغرب ما بعد الاستقلال (١٩٥٦-١٩٧٥. ٢٠٢٤. dohainstitute.org

٢. بديع, برتران. زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية. HTML] .٢٠٢٤

٣. البراشدية, ح. س. (٢٠٢١). ريادة الأعمال الرقمية ظل جائحة كورونا (كوفيد١٩): الفرص والتحديات. Journal of Information Studies and Technology, ٢٠٢١(١), ٥. qscience.com

٤. بشارة, عزمي. مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات. .٢٠٢٣ dohainstitute.org

٥. البو غانمي, أيمن. الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسها . .٢٠٢٢. dohainstitute. org

٦. توام, رشاد. الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر. .٢٠٢٢ dohainstitute.org

٧. جهاد الراسي, علي. صنع الموسيقى في العالم العربي: ثقافة وفن الطرب. .٢٠٢٤ dohainstitute.org

٨. حسين جريش, سليم & , دنيا (٢٠٢٣). فعالية برنامج تدريبي قائم على نموذجة الفيديو لتنمية بعض مهارات التنمية المستدامة لدى الأطفال الموهوبين ذوى اضطراب التوحد. مجلة كلية التربية (أسيوط (ekb.eg.

٩. داغر, ألبير. تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربية . .٢٠٢٢. dohainstitute.org

١٠. رسول الحسناوي, إمارات شمال الخليج العربي:(البصرة-الأهواز-الكويت. .٢٠٢٤ HTML]]

١١. روزانفالون, بيير. قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد. .٢٠٢٢. dohainstitute. org

١٢. سليمان معالي, ياسر. اللغة العربية في ساحات الوغى: دراسة في الأيديولوجيا والقلق والإرهاب. .٢٠٢٣. dohainstitute.org

١٣. عبد العزيز العمار, هشام (٢٠٢٢). دلالات اللعبة السياسية من المفهوم إلى الممارسة. مجلة السياسة والاقتصاد. ekb.eg

١٤. عيسى خيران, نورس (٢٠٢٤). التنظيم القانوني لعمل القضاء الدستوري (العراق أنموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. hnjournal.net

١٥. الفرجاني, فوزية. العرب في استراتيجيات الهيمنة الأميركية (١٩٩١-٢٠٠٨. .٢٠٢١. dohainstitute.org

١٦. فون بايمه, كلاوس. من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الجديدة . ٢٠٢٣. dohainstitute.org

١٧. قاسم حسين, أحمد. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي. dohainstitute.org .٢٠٢١

١٨. قدورة, عماد. السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة. dohainstitute.org .٢٠٢١ أوماند, ديفيد. حماية الدولة . dohainstitute.org .٢٠٢٣

١٩. ليلى عبد المجيد, التنظيم التشريعي والقانوني للإعلام التقليدي والإلكتروني. .٢٠٢١ [[HTML

٢٠. ماجد سليمان الضمور, نبيل (٢٠٢٣). الدور التنموي للبلديات والشراكة مع القطاع الخاص. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. hnjournal.net

٢١. مصلوح, كريم. سياسة الدفاع الأوروبي. dohainstitute.org .٢٠٢٢

٢٢. مهند حميد, مهيدي، (). صعود اليمين الشعبوي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية. dohainstitute.org .٢٠٢٣

٢٣. مؤلفين, مجموعة. الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس عام ٢٠١٩: الحقل السياسي والسلوك الانتخابي وحراك النخب . dohainstitute.org .٢٠٢٢

٢٤. مؤلفين, مجموعة. الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا وإشكالات في سياق الربيع العربي. dohainstitute.org .٢٠٢٣

٢٥. مؤلفين, مجموعة. العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: المجلد الثاني: التجربة التونسية. dohainstitute.org .٢٠٢٢

٢٦. مؤلفين, مجموعة. تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (٢٠١٩-٢٠٢١) مشكلات الراهن وتحديات المستقبل. dohainstitute.org .٢٠٢٤

٢٧. الهاشمي, حميد. الهجرة ودورها في توطين الإسلام في أوروبا-تحديات التعايش والاندماج، بريطانيا نموذجًا. dohainstitute.org .٢٠٢٤

٢٨. وسام عبود, مصطفى (٢٠٢٤). مضامين البرامج السياسية في قناة العراقية الفضائية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية hnjournal.net

٢٩. وكاري, سالم. صناعة الانتماء: دراسة في ملكية الأرض في المجتمع الصحراوي أيت أوسى ١٦٠٠-١٩٥٨